

Distr.  
GENERAL

# الجمعية العامة



A/43/595  
8 September 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

## تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة الى المشردين في اثيوبيا

تقرير الامين العام

### أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٤٢ من مغوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة الإنسانية لإغاثة العائدين بمحض اختيارهم الى اثيوبيا واللاجئين فيها وتأهيلهم وإعادة توطينهم . وطلبت الجمعية الى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المغوض السامي ، بتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

### ثانيا - تقديم المساعدة الى اللاجئين

٢ - ظل اللاجئون الصوماليون يفتدون نلى مدار الأشهر القليلة الماضية الى شرقي اثيوبيا بمعدل يمثل واحدا من أعلى تدفقات اللاجئين المطردة في السنوات الاخيرة . وبحلول منتصف آب/أغسطس ، كانت مغوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدم المساعدة الى عدد يفوق ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ . وكانت السلطات الاثيوبية تقدم المساعدة الى ٦٠ ٠٠٠ لاجئ آخر ريشما ينتقل هؤلاء الى موقع أفضل من حيث إمكانية الوصول إليه . ورغم وجود مؤشرات تدل على أن هذا المعدل ، لوصول اللاجئين المرتفع بصورة غير عادية ، قد

يكون في طور الانخفاض حاليا ، لا يزال عدد اللاجئين الجدد الذين يسجلون يوميا في موقع واحد فقط يناهز ٢٠٠٠ لاجئ . ويغيد اللاجئون بأن انعدام الامن في شمال غربي الصومال نتيجة للأحداث التي بدأت تقع منذ نهاية أيار/مايو ، هو السبب في فرارهم . ولم يسبق هذا التدفق الهائل للاجئين أي إنذار بقدمهم ، ولم تتوفر بالتالي أي إمكانية لوضع خطط للطوارئ .

٣ - وفي الوقت نفسه ، لا يزال اللاجئون السودانيون الغارون بسبب الحرب الأهلية في جنوب بلدهم ، يفتقدون إلى غرب اثيوبيا بمعدل يقارب ١٠٠٠٠ لاجئ في المتوسط شهريا . وقد تجاوزت أعدادهم حاليا ٣٠٠٠٠٠ لاجئ . وقد بدأ الاضطلاع بعملية غوثية كبيرة لتلبية احتياجاتهم . ومما أسهم في جعل هذه العملية معقدة وعسيرة ، طول المسافات التي يلزم قطعها ، ومشاكل الوصول إلى المناطق النائية ، ولا سيما خلال الأمطار ، وسوء التغذية الشديد الذي يعاني منه كثير من الواصلين الجدد . ومع أنه لا يزال هناك كثير يتعين إنجازه ، وأنه يلزم توفير مزيد من الموارد من النقد والأغذية استجابة للنداء الذي أصدره المفوض السامي في ١٨ أيار/مايو طالبا توفير مبلغ ٢٦,٧ مليون دولار ، فإن حالة اللاجئين السودانيون قد تحسنت . ومع التسليم بوجود الحصر على عدم تعريض هذا التقدم للخطر ، فإن من الواضح أن الأولويات العاجلة في هذه الظروف الاستثنائية تتمثل في تلبية احتياجات اللاجئين الصوماليين في شرقي اثيوبيا .

٤ - وعادة ما تكون محة اللاجئين الصوماليين جيدة لدى وصولهم ، ولكن الوصول إلى المواقع التي يتجمعون بها متعذر جدا كما أنها خالية من الموارد الطبيعية . والتجمع الأكبر من هؤلاء اللاجئين منقسم بين منطقتي هارتشيك وهارشين ، الواقعتين على مسافتين ٧٥ كيلومترا و ١٢٥ كيلومترا تقريبا على الترتيب جنوب شرقي جيجيغا . أما التجمع الثاني فيوجد على مسافة تناهز ١٢٠ كيلومترا إلى الشرق من ديفه بور ، وهي مدينة تقع إلى جنوب شرقي جيجيغا بمسافة ١٧٠ كيلومترا . وتفيد التقارير بوجود عدد آخر من اللاجئين يبلغ ٦٠٠٠٠ لاجئ في منطقة تبعد نحو ١٠٠ كيلومتر إلى الشرق من موقع التجمع الثاني . والأولوية العاجلة في هذا الصدد هي العمل على تحسين طرق الوصول إلى هذه المناطق . والعمل جار حاليا لتحقيق ذلك . ولا توجد قرب اللاجئين أية مصادر للمياه الجوفية ، وتنقل المياه إليهم بالشاحنات من مسافات تتراوح بين ٧٥ كيلومترا و ١٢٥ كيلومترا . أما الأغذية والإمدادات الأخرى فيلزم نقلها عبر مسافات تزيد عن ذلك كثيرا . ولما كانت المنطقة تفتقر إلى المأوى الطبيعي فإن تلك المواقع مكشوفة ، وما برحت الأمطار تهطل عليها .

٥ - ويجري حاليا بالتعاون الوثيق مع السلطات الاثيوبية بذل جهد كبير لحشد المساعدات اللازمة . وكثير من البنود اللازمة على الفور كالاغذية والادوية والسوقيات متوفر داخل اثيوبيا . وقد قُدمت مساهمات ملموسة من منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك توفير طائرتين تعملان حاليا في نقل الإمدادات من جيبوتي ، ومن المنظمات غير الحكومية . ويجري أيضا توفير الاغذية ، وقد وافق برنامج الاغذية العالمي على تخصيص اعتماد أولي يغطي احتياجات ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئي لمدة ستة أشهر . ويجري عن طريق الجو شحن الإمدادات اللازمة بصورة عاجلة وغير المتوفرة داخل البلد ، ومن أهمها الخيام ومعدات المياه . ولا يزال هناك كثير يتعين انجازه للسيطرة على الموقف ، والعقبة المباشرة الرئيسية في هذا الصدد هي نقص الموارد المالية .

٦ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ، أصدر المفوض السامي نداء طالب فيه بتوفير الدعم الدولي لبرنامج غوشي تقدر تكلفته بمبلغ ١١ مليون دولار ، باستثناء الاغذية . وكان هذا النداء قائما على أساس عدد تخطيطي مؤقت للاجئين يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ لاجئي . وبحلول نهاية تموز/يوليه ، اعتمد رقم تخطيطي آخر هو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئي ، وفي ١٢ آب/أغسطس وجهت المفوضية رسالة بالتلخص الى الحكومات اشارت فيها من ناحية الى سرعة تزايد أعداد اللاجئين ومن ثم احتياجاتهم ، وأوضحت من ناحية أخرى أن المبلغ الذي أُسهم به نقدا استجابة للنداء لم يتجاوز ١,٢ من ملايين الدولارات . ورغم الإعلان عن التبرع بمبلغ إضافي قدره ٨٣٠ ٠٠٠ دولار ، أصبح العجز أكثر حدة . وتقديرات النقد اللازم في آب/أغسطس لـ ٢٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين التي تبلغ ١٩ مليون دولار لم تأخذ في الحسبان احتياجات التجمع الثاني البالغ عدده نحو ٧٥ ٠٠٠ من اللاجئين ، الذي لم تقم بزيارته بعثة مشتركة إلا في ٩ و ١٠ آب/أغسطس .

٧ - ومن الواضح أن الرقم التخطيطي الواقعي الذي ينبغي اعتماده حاليا لعدد اللاجئين الصوماليين في شرقي اثيوبيا هو ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئي ، نظرا الى استمرار تدفق اللاجئين ومراعاة لطول المدد التي يستغرقها توصيل الإمدادات . ويجري حاليا إعادة تقييم الاحتياجات المالية وفقا لذلك ، بيد انه يجب التشديد على أن الاستجابة قاصرة جدا حتى الآن حتى عن تحقيق الهدف الأولي . وفي الوقت نفسه وفرت المفوضية بصورة مؤقتة ما مجموعه ١٠,٥ ملايين دولار عن طريق التحويلات الداخلية ، وقد وُظفت كلها تماما . ومعظم هذه التحويلات سيلزم تسديده .

٨ - ولا بد من زيادة الدعم المالي لبرنامج الطوارئ هذا زيادة كبيرة لما لذلك من أهمية حاسمة لحياة هؤلاء اللاجئين .

ثالثا - تقديم المساعدة إلى العائدين من  
جيبوتي والصومال والسودان

٩ - منذ أن بدأ البرنامج الخاص في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ ، عاد ٩٤٠ لاجئا اثيوبيا إلى وطنهم من الصومال كما عاد ٣ ٥٩١ لاجئا من جيبوتي ، تحت إشراف المفوضية . وبالإضافة إلى ذلك ، عاد من السودان نحو ١١ ٠٠٠ لاجئ من تلقاء أنفسهم . وقد قدمت المساعدة إلى هؤلاء العائدين لإعادة إدماجهم في المناطق المحيطة بمواطنهم الأصلية ، وذلك في شكل حصص غذائية لمدد تصل إلى ١٢ شهرا ، وأدوات زراعية ، وبيذور ، ومواد لتشيد المنازل ، وماشية . وقد مُدِد أجل البرنامج حاليا حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وأُنشئ مشروع جديد لتغطية تلك الفترة . واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة ، أصبح من الواضح انه ينبغي إجراء استعراض لعمليات التأهيل الشاملة المضطلع بها لصالح سكان أوغادين . وبالتالي صدر تكليف بإجراء دراسة تتسق ذلك الغرض . وستتخذ النتائج التي ستسفر عنها هذه الدراسة مصدرا لاستنباط أفكار بمشاريع محددة سيشترك في تطويرها المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . بيد أنه قد أُشير إلى أن الحكومة ستحتفظ بالمبادرة فيما يتعلق باجتذاب اهتمام المانحين إلى أفكار المشاريع تلك ، على أساس أن تمارس المفوضية تلك الأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصها وولايتها ، عند الاقتضاء ، وأن تؤدي بالتالي دورا داعما وحفاظا وترويجيا فيما يتعلق بالمبادرات التي ستتخذها الحكومة .

-----